جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الملتقى الوطني حول : المحاسبة الخضراء والتدقيق البيئي في ظل التنمية المستدامة .

يوما: 28 و 29 نوفمبر 2017

بطاقة المشاركة

الاسم واللقب : **بوخروبة الغالي** BOUKHEROUBA Ghali

المؤهل العلمي: طالب سنة ثانية دكتوراه

التخصص: تسيير مالي ومحاسبي

الجنسية : جزائري

المؤسسة : جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم -

البريد الالكتروني: Ghali.c@live.fr

رقم الهاتف : 07-97-54-11-73

المحور الأول : **التنمية المستدامة ، مفاهيم ، أبعاد وغايات**

عنوان المداخلة : **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**

ملخص:

استحوذ موضوع التنمية المستدامة اهتمام العالم خلال السنوات المنصرمة ، وهذا على الصعيد الاقتصادي ،الاجتماعي والبيئي العالمي .حيث أصبحت التنمية المستدامة مدرسة فكرية عالمية توسعت مفاهيمها في معظم دول النامية والصناعية ، تبنتها هيئات مدنية ورسمية تطالب بتطبيقها ، فانعقدت من أجلها المؤتمرات والندوات ، وكان آخرها قمة جوهانسبورغ المنعقد في جنوب إفريقيا صيف 2002. حيث لم تعد التنمية المستدامة ترفا علميا ، بل هي مطلب أساسي لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع ثروات ومكاسب التنمية بين الأجيال المتعاقبة . لتحقيق التنمية المستدامة يتطلب توجيه الاهتمام لا بالنمو الاقتصادي فحسب، وإنما كذلك بالمسائل الاجتماعية والبيئية .

الكلمات المفتاحية : التنمية المستدامة ، النمو الاقتصادي

Résumé :

Le thème du développement durable retient l'attention du monde au cours de ces dernières années, sur le plan économique, le plan social et l'environnement mondial. En effet , le développement durable est devenu une école de pensée universelle , ses concepts se sont déployés dans la plupart des pays en développement et industriels, et adoptés par des organisations civiles et officiels qui appellent à son application ,et se sont tenus en ce sens , des congrès et des séminaires , dont Le plus récent , était le Sommet de Johannesburg tenu en Afrique du Sud au cours de l'été 2002. Aussi , le développement durable n'est plus considéré comme un luxe scientifique, mais comme une condition préalable à la réalisation de l'égalité et de l'équité dans la répartition de la richesse et des acquis de développement entre les générations successives. Pour parvenir au développement durable, il faut orienter l'attention, non seulement pour la croissance économique, mais aussi, en ce qui concerne les questions sociales et environnementales.

Mots clés : Le développement durable, Croissance économique.

مقدمة :

شهد العالم خلال العقود الثلاثة الماضية، إدراكا متزايدا بأن نموذج التنمية الحالي لم يعد مستداما بعد أن ارتبط نمط الحياة الاستهلاكي بأزمات بيئية خطيرة، مثل فقدان التنوع البيئي، وتقلص مساحة الغابات الاستوائية، وتلوث الماء والهواء، وارتفاع درجة حرارة الأرض، والفيضانات المدمرة الناتجة عن ارتفاع منسوب مياه البحار والأنهار، واستنفاد الموارد غير المتجددة، مما دفع بالدول إلى الدعوة إلى نموذج تنموي بديل مستدام، يعمل على تحقيق الانسجام بين الأهداف التنموية من جهة، وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى. ولذلك فإن شيوع فكرة التنمية المستدامة في العالم، أدى إلى البحث عن حلول سريعة وناجعة، من أجل متطلبات التنمية والحفاظ على البيئة سليمة ومستدامة.

وتتمثل مشكلة البحث في ان النظرة التقليدية للتنمية لم تأخذ بعين الاعتبار مبادئ التنمية المستدامة ضمن استراتيجياتها وسياساتها المتعاقبة، انطلاقا من هنا فان اشكالية مداخلاتنا تتمحور حول التساؤل التالي : **ما مفهوم التنمية المستدامة ، فيما تتمثل ابعادها ؟ وما هي الصعوبات التي تعيق مسارها ؟**

وللإجابة على هذا التساؤل فإننا سنعالج الموضوع من خلال أربعة محاور :

- **المحور الأول : التنمية المستدامة ، المفهوم ، الخصائص والأبعاد .**
- **المحور الثاني : أهدافها ومتطلباتها.**
- **المحور الثالث : مبادئها ومؤشراتها .**
- **المحور الرابع : المشاكل والحلول الممكنة لتحقيق التنمية المستدامة .**

المحور الأول : التنمية المستدامة ، المفهوم ، الخصائص والأبعاد

1- مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها :

تركز بعض التعاريف الإقتصادية للتنمية المستدامة على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية ، و دلك بالتركيز على " الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الإقتصادية بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية و نوعيتها " ، كما انصبت تعريفات أخرى على الفكرة العريضة القائلة بأن " استخدام الموارد اليوم ينبغي أن لا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل "[1]

سلط مؤتمر ريودي جانيرو بالبرازيل عام 1992الذي عرف "بمؤتمر قمة الأرض" الضوء على ضرورة معالجة قضايا البيئة والتنمية حفاظا على مستقبل الإنسان جراء التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي صاحبها الاضرار بالبيئة ، بحيث أثار اهتمام الرأي العام العالمي بالعلاقة المتبادلة بين الأبعاد البيئية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية للتنمية. وفي هذا الإطار تم ابرام العديد من الاتفاقيات الدولية حول قضايا تغير المناخ

[1] حسين عبد الحميد احمد رشوان ، **البيئة و المجتمع** ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، 2006 ، ص 208.

والمحافظة على الغابات ومكافحة التصحر وقضايا الطاقة والمياه، والتنوع البيولوجي. كما مهد الطريق حول مفهوم موحد للتنمية المستدامة الذي يوضح التوازن بين النمو الاقتصادي والاجتماعي والمحافظة على البيئة[2] " التنمية المستدامة على انها "**هي محاولة الحد من التعارض الذي يؤدي إلى تدهور البيئة عن طريق إيجاد وسيلة لإحداث تكامل مع البيئة والاقتصاد**".[3] كما عرفت على انها : " التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاص " .[4]

كما عرفت كذلك بأنها : " التنمية الحقيقية ذات القدرة على الإستمرار والتواصل من منظر استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن ان تحدث من خلال استراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها لذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الإجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية ، الإقتصادية ، الاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي" .[5]

و بالتالي يمكن القول أن التنمية المستدامة هي " تنمية تستجيب لمختلف رغبات و حاجيات الإنسان مع المحافظة على البيئة و دون رهن مستقبل الأجيال القادمة " .

وفيما يلي سنذكر بعض السمات او الخصائص الأساسية للتنمية المستدامة:

- التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أشد تداخلا وأكثر تعقيدا وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية.
- التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا أي أن التنمية تسعى للحد من الفقر العالمي.
- التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.
- عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن بعض لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لها.
- التنمية المستدامة عملية مجتمعة يجب أن تسام فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة أو مورد واحد.
- التنمية المستدامة عملية واعية، وهذا يعني أنها ليست عملية عشوائية، وإنما عملية محددة الغايات، ذات استراتيجية طويلة المدى وأهداف مرحلية ومخططات وبرامج.[6]

---

[2] السعيد دراجي ،" التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الاسلامي" ، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية ، جامعة الامير عبد القادر، قسنطينة ،الجزائر، يومي 20 و 21 نوفمبر 2012 ، ص 464.

[3] محمد عزت محمد إبراهيم ،محمد عبد الكريم ربه، " **اقتصاديات الموارد**" ، دار المعرفة الجديدة، مصر، 2000، ص294.

[4] Edwin Zaccaï , " Qu'est-ce que le développement durable ? " , Intervention lors du cycle de conférences "Rio, le développement durable 10 ans après" à la Cité des Sciences, Paris. P 01.

[5] رقامي محمد، بوشنقير إيمان، "التنمية المستدامة بين الواقع والتحليل"، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة يومي 19-20 نوفمبر 2012، ص439

[6] كريم زرمان، " التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009 " ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، الجزائر، جوان 2010، ص195-196.

- تعتبر البعد الزمني فيها هو الأساس، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة؛
- تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض؛
- تصنع تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد من البشر في المقام الأول؛
- تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية من خلال عناصره الأساسية كالهواء والماء والتربة والموارد الطبيعية؛
- نمية متكاملة يعتبر الجانب البشري فيها وتنميته هي أولى أهدافها فهي تراعي الحفاظ على القيم الاجتماعية والاستقرار النفسي والروحي للفرد والمجتمع؛
- تقوم بتبسيط المنظومة البيئية لسهولة التحكم فيها فهي تراعي الحفاظ على النوع الوراثي؛
- تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمار والاختيار التكنولوجي والشكل المؤسسي مما يجعلها جميعا تعمل بتفاهم و انتظام.[7]

2- **أبعاد التنمية المستدامة** : ترتكز التنمية المستدامة على عدة عناصر أساسية تشكل أبعادها الثلاثة: البعد الاقتصادي والبعد الانساني الاجتماعي، والبعد البيئي .

- **البعد الاقتصادي**: يعني هذا البعد زيادة رفاهية المجتمع والتخفيض من نسبة الفقر من خلال التقليل المتواصل في استهلاك دول الشمال المتقدمة من الطاقة والموارد الطبيعية وتوظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان في الدول الفقيرة التي تقع في الجنوب .[8]
  - **حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية:** إن سكان البلدان الصناعية يشغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم، أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية من ذلك، فمثلا أن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند بـ 33 مرة، وهو في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "O.C.D.E" أعلى بـ 10 مرات في المتوسط العام منه في البلدان النامية مجتمعة.
  - **إيقاف تبديد الموارد الطبيعية:** التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية، تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية، وذلك عبر تحسين مستوى كفاءة استخدام الطاقة، بما يتيح للبيئة من استيعاب مخلفات استخدامها، مع إمكانية تجدد الأنظمة البيئية و إحداث تغيرات جذرية في أسلوب الحياة، إلا أنه يجب التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية.
  - **مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته:** تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، بسبب استهلاكها المتراكم للطاقة الأحفورية في الماضي، وبالتالي إسهامها في

[7] عمر شريف،" طاقة وبيئة من أجل تنمية مستدامة" ، الملتقى الوطني الأول حول : آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945،قالمة ، الجزائر ،2012، ص8.

[8] د. السعيد دراجي ، مرجع سبق ذكره ، ص 465.

مشكلات التلوث العالمي كان كبيرا فنجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد المسبب الأول في انبعاث ثاني أوكسيد الكربون أحد الغازات الدفيئة بنسبة 25 %.

- **تقليص تبعية البلدان النامية:** توجد روابط دولية فيما بين البلدان الغنية والفقيرة تحتاج إلى دراسة دقيقة، ذلك أن أي انخفاض في استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية سيؤدي حتما إلى انخفاض صادرات الدول الفقيرة من هذه المنتجات وتخفيض أسعارها بدرجة أكبر، مما يحرم هذه البلدان النامية من إيرادات هي في أمس الحاجة إليها، بحيث لم تساهم الصناعات الاستخراجية بكيفية ايجابية في النمو الاقتصادي.
- **المساواة في توزيع الموارد:** بجعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات في ما بين جميع الأفراد داخل المجتمع اقرب إلى المساواة، فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة.
- **الحد من التفاوت في المداخيل:** فالتنمية المستدامة تعني الحد من التفاوت المتنامي في الدخل، وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية وتحسين فرص التعليم، وتجدر الإشارة هنا إلى أن من هذه السياسات هي التي حفزت النمو السريع الذي شهدته اقتصاديات النمور الآسيوية كماليزيا وكوريا الجنوبية وتايوان.
- **تقليص الإنفاق العسكري:** ذلك لأن الأغراض العسكرية والمعدات الحربية عند زيادتها تساهم في تهديد الأمن البيئي وتزيد من التلوث الجوي والبحري.[9]

- **البعد الإنساني الاجتماعي**: تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق الاستقرار في النمو السكاني ورفاهية الناس من خلال تحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية خاصة في المناطق الريفية وتحقيق الأمن الغذائي، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة المختلفة للمجتمعات الشعبية والقوى في التنمية وتطوير الانتاج وتعزيز التضامن الاجتماعي، واحترام حقوق الانسان وتوفير الأمن وتنمية الثقافات.[10]
- **تثبيت النمو السكاني**: يتطلب تحقيق التنمية المستدامة ضبط حجم السكان لأن زيادة السكان عامل يساعد في تخفيض معدل النمو الاقتصادي وتزايد الضغط على الموارد الطبيعية، ورفع حجم التلوث، وبالتالي تعرقل جهود التنمية.
- ولكن مما تجدر الإشارة إليه أن المشكلة لا تكمن في حجم السكان بقدر ما تتمثل في سلوكياتهم ومهاراتهم، لذا يعتبر الاستثمار في رأس المال البشري وكيفية الاستخدام الكامل للموارد البشرية هو العنصر الأساسي لاستدامة التنمية.

---

[9] بريش عبد القادر ، محمد حمو ، " نحو تبني تصور استراتيجي لتثمين الطاقة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر " ، الملتقى الوطني الأول حول : آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية ، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة ، ص 3-4.

[10] د. السعيد دراجي ، مرجع سبق ذكره ، ص 464.

- **أهمية توزيع السكان**: إن الاتجاهات الحالية نحو توزيع المناطق الحضرية له آثار سلبية على البيئة، و عليه تعطى التنمية المستدامة الاهتمام للتنمية القروية للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن باتخاذ تدابير سياسة خاصة مثل الاعتماد على الإصلاح الزراعي[11]

-البعد البيئي والتكنولوجية :

امام التزايد السكاني وضغطه المستمر على الموارد التي تتقلص باستمرار بفعل التدهور والتلوث والتلف ، تولد وعي بضرورة صيانة الاوساط البيئية وحماية ثرواتها ضمانا لسلامة الماء والهواء والغذاء ، بل وحتى الطاقة . وقد تجاوز هذا الوعي موارد المواد الاستهلاكية ليشمل مجال الحفاظ على التوازن البيئي دفعا للأضرار التي تحدق بالمنشات العمرانية والصناعية والتجهيزية فضلا عن الموارد الطبيعية . ان تحقيق تنمية مستدامة رهين بمكافحة مظاهر التدهور البيئي وذلك بمحاربة التلوث والتعرية والتصحر ، وهي عمليات اساسية لحماية البيئة بضمان توازنها ، ولا يمكن ان يتحقق هذا بكيفية فعالة الا باعتماد الاجراءات الوقائية وتكثيفها.

الواقع انه ، لم يكن من المتعارف عليه في السابق اعتماد الاعتبارات البيئية والاجتماعية كجزء من المعطيات التي يتم بناء عليها تصميم الخطط الاقتصادية الانمائية . الا انه اصبح من الواضح بان وضع الاعتبارات البيئية في حسابات المخطط الانمائي بما في ذلك تقييم الاثار البيئية للمشروع قبل البدء في تنفيذه يعطي ابعادا جديدة لقيمة الموارد واستخدامها على اساس تحليل التكلفة والفائدة وكيف يمكن المحافظة عليها ، فضلا عما سيعود عن ذلك من فوائد اقتصادية، بالإضافة طبعا لتحقيق هدف المحافظة على البيئة .

وكتعديل لهذا الواقع ، وادراكا للتركة البيئية السلبية التي انشاتها تلك السياسات الانمائية، فانه على اصحاب القرار انشاء مؤسسات مكلفة بشؤون البيئة قد تكون وزارة او سلطة او مصالح، واقتصار دورها على المراقبة في مجال اختصاصها. وبالتالي فان مثل هذه المؤسسة قد تعارض تنفيذ المشاريع لأسباب بيئية . وهذا في حد ذاته قد يفسره المسؤولين في هذا المؤسسات المتأثرة على انه تدخل في شؤونهم وقد يسبب في رايهم عائقا للتنمية ويحد من امكانية خلق فرص العمل[12] . ان التنمية المستدامة في البعد البيئي والتكنولوجي تدعوا الى :

1- **حماية الموارد الطبيعية** : والتنمية المستدامة تحتاج إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وإلى حماية مصايد الأسماك- مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد، وهذه الأهداف يحتمل تضاربها، ومع ذلك فإن الفشل في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل. وتعني التنمية المستدامة هنا استخدام الأراضي القابلة للزراعة وإمدادات المياه

[11] فريد عبة، إسماعيل مناصريه، " آليات حماية البيئة في الجزائر في ظل التنمية المستدامة " ، الملتقى الوطني الأول حول : آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة ، ص 5.

[12] عماري عمار ، " اشكالية التنمية المستدامة وابعادها " ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، يوما7-8 أفريل 2008 ، ص 12-13.

استخداما أكثر كفاءة، وكذلك استحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد الغلة. وهذا يحتاج إلى اجتناب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات حتى لا تؤدي إلى تدهور الأنهر والبحيرات، وتهدد الحياة البرية، وتلوث الأغذية البشرية والإمدادات المائية. وهذا يعني استخدام الري استخداما حذرا، واجتناب تمليح أراضي المحاصيل وتشبعها بالماء.

2- **صيانة المياه :** وفي بعض المناطق تقل إمدادات المياه، ويهدد السحب من الأنهار باستنفاد الإمدادات المتاحة، كما أن المياه الجوفية يتم ضخها بمعدلات غير مستدامة. كما أن النفايات الصناعية والزراعية والبشرية تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية، وتهدد البحيرات والمصبات في كل بلد تقريبا. والتنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه. وهي تعني أيضا تحسين نوعية المياه وقصر المسحوبات من المياه السطحية على معدل لا يحدث اضطرابا في النظم الإيكولوجية التي تعتمد على هذه المياه، وقصر المسحوبات من المياه الجوفية على معدل تجددها.

3- **تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية :** وتواصل مساحة الأراضي القابلة للزراعة – وهي الأراضي التي لم تدخل بعد في الاستخدام البشري – انخفاضها، مما يقلص من الملاجئ المتاحة للأنواع الحيوانية والنباتية، باستثناء القلة التي يديرها البشر إدارة مكتفة، أو التي تستطيع العيش في البيئة المستأنسة. وتتعرض الغابات المدارية والنظم الإيكولوجية للشعب المرجانية والغابات الساحلية وغيرها من الأراضي الرطبة وسواها من الملاجئ الفريدة الأخرى لتدمير سريع، كما أن انقراض الأنواع الحيوانية والنباتية آخذا في التسارع. والتنمية المستدامة في هذا المجال تعني أن يتم صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة، وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الإيكولوجية بدرجة كبيرة – وإن أمكن وقفها.

4- **حماية المناخ من الاحتباس الحراري :** والتنمية المستدامة تعني كذلك عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية بزيادة مستوى سطح البحر، أو تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي، أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية – يكون من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة. ويعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ، أو النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان.[13]

المحور الثاني : أهداف ومتطلبات التنمية المستدامة

1- **أهداف التنمية المستدامة** : تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:[14]

-القضاء على الفقر بجميع أشكاله وبجميع انحاء العالم ؛

[13] توفيق بن الشيخ، لعفيفي الدراجي، " المستدامة و أبعادها" ، الملتقى الوطني الأول حول : آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة ، ص 8-9.

[14] Rapport sur les objectifs de développement durable , Nation United , 2016 , p 1-9 , consulté le 31/08/2017 https://unstats.un.org/sdgs/report/2016/The%20Sustainable%20Development%20Goals%20Report%202016_French.pdf

- القضاء على الجوع، وضمان الأمن الغذائي، وتحسين التغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة؛

- تمكين الجميع من العيش في صحة جيدة وتعزيز رفاهية الجميع في جميع الأعمار؛

- ضمان حصول الجميع على التعليم الجيد على قدم المساواة وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة؛

- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات ؛

- ضمان حصول الجميع على المياه وخدمات الصرف الصحي وضمان تسيير مستدام للموارد المائية ؛

- ضمان حصول الجميع على خدمات طاقة موثوقة ، ومستدامة وحديثة بتكلفة معقولة؛

- تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والمشترك ، والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير عمل لائق للجميع؛

- بناء بنى تحتية قادرة على الصمود، وتعزيز التصنيع المستدام التي تعود بالفائدة على الجميع وتشجع الابتكار؛

- الحد من أوجه عدم المساواة في البلدان وفيما بينها ؛

- ضمان أن تكون المدن والمستوطنات البشرية مفتوحة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة؛

- وضع أنماط استهلاك وإنتاج مستدام ؛

- اتخاذ تدابير عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره؛

- الحفاظ والاستغلال على نحو مستدام للمحيطات والبحار والموارد البحرية من أجل التنمية المستدامة ؛

- حماية النظم الايكولوجية البرية ، وضمان استغلالها على نحو مستدام ، التسيير المستدام للغابات ، مكافحة التصحر ، ووضع حد لاستنفاد التنوع البيولوجي ؛

- تعزيز إقامة مجتمعات سلمية وشاملة للجميع من أجل تحقيق التنمية المستدامة ، وضمان امكانية وصول الجميع إلى العدالة ، وإنشاء على جميع المستويات مؤسسات فعالة ، مسؤولة ومفتوحة امام الجميع - دعم وسائل تنفيد الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة وتنشيطها ؛

2- متطلبات التنمية المستدامة[15]

لتحقيق تنمية مستدامة فعالة يتطلب الأمر التوافق والانسجام بين الأنظمة التالية: :

- ❖ نظام سياسي: يضمن الديمقراطية في اتخاذ القرار؛
- ❖ نظام اقتصادي : يمكن من تحقيق الفائض، ويعتمد على الذات؛
- ❖ نظام اجتماعي: ينسجم مع المخططات التنموية وأساليب تنفيذها؛
- ❖ نظام إنتاجي: يكرس مبدأ الجدوى البيئية في المشاريع؛
- ❖ نظام تكنولوجي: يمكن من البحث و إيجاد الحلول لما يواجهه من مشكلات؛
- ❖ نظام دولي: يعزز التعاون وتبادل الخبرات في مشروع التنمية؛
- ❖ نظام إداري: مرن يملك القدرة على التصحيح الذاتي ؛
- ❖ نظام ثقافي : يدرب على تأصيل البعد البيئي في كل أنشطة الحياة عامة، والتنمية المستدامة خاصة.

المحور الثالث : مبادئ ومؤشرات التنمية المستدامة

1- **المبادئ الأساسية الواجب مراعاتها بشأن التنمية المستدامة:** تعتبر التنمية المستدامة عقيدة بيئية ذات أسس ومبادئ تسهل من عملية التنمية في مفهومها الشامل لجوانب حياة البشرية الاقتصادية و التكنولوجية و الاجتماعية, و قد تم توضيح هذه المبادئ من قبل البنك العالمي للإنشاء والتعمير ، و تتمثل فيما يلي:[16]

المبدأ الأول: تحديد الأولويات بعناية

اقتضت خطورة مشكلات البيئة وندرة الموارد الطبيعية، التشدد في وضع الأولويات، وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل، وهذه الخطة قائمة على التحليل التقني للآثار الصحية والإنتاجية والإيكولوجية لمشكلات البيئة، وتحديد المشكلات الواجب التصدي إليها بفعالية. ففي سنة 1992، تبين أن التلوث بالرصاص من بين المشكلات التي تهدد البيئة والإنسان، وأمكن التوقف عن استخدام البنزين المحتوي على مادة الرصاص في بعض الدول. والآن حوالي خمسين دولة تعمل جديا على تحديد الأولويات بمشاركة المجتمع الدولي.

المبدأ الثاني: الاستفادة من كل دولار

كانت معظم السياسات البيئية بما فيها السياسات الناجحة مكلفة بدون مبرر، وبدأ التأكيد على فعالية التكلفة، وأفادت الجهود في هذا المجال في عدة مناطق من العالم. إن تطور البحوث العلمية في هذا المجال يسمح

---

[15] اسيا قاسيمي ، " التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية " ، بطاقة مشاركة في اشغال الملتقى الدولي الثاني حول السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي ، التحديات ، التوجهات ، الافاق ، الجمعية التونسية المتوسطية للدراسات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية ، باجة ، تونس ، يوما 26-27 أفريل 2012 ، ص 7-8.

[16] بلقاسم رابح ، **متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر** ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات المالية والبنوك ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة امحمد بوقرة بومرداس ، 2015 ، ص 80-84 .

بتحقيق انجازات كثيرة بموارد محدودة، وهو يتطلب نهجا متعدد الفروع ويناشد المختصين والاقتصاديين في مجال البيئة على العمل سويا من أجل تحديد السبل الأقل تكلفة للتصدي للمشكلات البيئية الرئيسية.

المبدأ الثالث: اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف

بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات، والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة والحد من الاستنزاف المفرط لمصادر الطاقة ، ومنها خفض الدعم على استخدام الموارد الطبيعية أي وضع سياسة لتحقيق الربح للجميع .

المبدأ الرابع: استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا

إن الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق، فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول النامية كالجزائر بفرض رسوم الانبعاث وتدفق النفايات، و رسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الاستخراج، فعلى سبيل المثال نجد الرسوم التي تتعلق برفع النفايات الحضرية، و ذلك بفرض مبلغ 500 إلى 1000 دينار عن كل محل ذي استعمال سكني، و هناك أيضا الرسوم المتعلقة بالمياه الملوثة.

المبدأ الخامس: الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية

يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما و مقدرة، مثل فرض ضرائب على الوقود أو قيود الاستيراد لأنواع معينة من المبيدات الحشرية، إدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية، فعلى سبيل المثال أدخلت الجزائر نظاما لتقيم الأداء البيئي و قامت بحملات دعائية للرأي العام ونشر الوعي و ثقافة حماية البيئة.

المبدأ السادس: العمل مع القطاع الخاص

يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية، وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمنظمات، وإنشاء نظام الأيزو الذي يشهد بأن المنظمات لديها أنظمة سليمة للإدارة والبيئة. و توجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة مثل مرافق معالجة النفايات وتحسين كفاءة الطاقة.

المبدأ السابع: الإشراك الكامل للأفراد

عند التصدي للمشكلات البيئية لبلد ما، تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة، إذا شارك المواطنون المحليون في هذه العملية، ومثل هذه المشاركة ضرورية للأسباب الآتية:

- قدرة المواطنين في المستوى المحلي على تحديد الأولويات.
- أفراد المجتمعات المحلية يعرفون حلولا ممكنة على المستوى المحلي.
- أفراد المجتمعات المحلية يعملون غالبا على مراقبة مشاريع البيئة.
- إن مشاركة المواطنين تساعد على بناء قواعد جماهيرية، تؤثر على الرأي العام و تؤيد التغيير نحو الأحسن.

المبدأ الثامن: توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا

يجب على الحكومات الاعتماد على مبدأ التعاون و تضافر الجهود المشتركة بينها و بين القطاع الخاص و منظمات المجتمع المدني، وغيرها، وتنفيذ تدابير مكثفة للتصدي لمشاكل البيئة.

المبدأ التاسع: تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية

إن مهمة الإداريين البارعين إنجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف، فمثلا أصحاب المصانع يستطيعون خفض نسبة التلوث للهواء والغبار من 60 % إلى 80 % بفضل تحسين تنظيم المنشآت من الداخل، و في الجزائر أدت المساعدات الفنية إلى تحسين أداء مصانع الصلب وتحويل أدائها من أداء سيئ إلى أفضل أنواع الأداء التي تمارس في العالم النامي.

المبدأ العاشر: إدماج البيئة من البداية

عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة، فإن الوقاية تكون ذات تكاليف منخفضة كثيرا وأكثر فعالية من العلاج، وتسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم تخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في قطاعات النشاط الرئيسية، وباتت تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم استراتيجيتها المتعلقة بالطاقة، كما أنها تجعل من مبدأ حماية البيئة عنصرا فعالا في إطار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتجارية.

2- مؤشرات التنمية المستدامة : [17]

- مؤشر الضغط: يصف الضغوطات التي تمارسها النشاطات الاقتصادية والبشرية على البيئة وسعت اللجنة المذكورة هذا المؤشر الأول بضم التركيبات الاجتماعية، الاقتصادية والمؤسساتية الأكثر تمثيلا لأبعاد الديمومة إليه وقد عوضت لفظة ضغط بلفظة القوة المحركة.
- مؤشر الحالة: يفصل حالة التنمية المستدامة مثل نوعية الجو أو الماء...الخ.
- مؤشر الجواب: يبين كيفية رد فعل المجموعة البشرية في إقامة التنمية المستدامة من خلال نفقات تجديد وحماية البيئة مثلا.

الاختبارات الأولى: اختبر21 بلدا موزعة على مجموع القارات هذه المقاربة وبصفة إرادية وهدف اللجنة المذكورة أن تضع رهن إشارة الدول إلى سنة 2000 قائمة بمؤشرات التنمية المستدامة في إطار منسجم على نطاق الدولي ، وقد تم وضع قائمة اشتملت في نهاية سنة 1997 (134) مؤشرا اجتماعيا، اقتصاديا، ايكولوجيا، ومؤسساتيا. كل منها مرفوق ببيان منهجي دقيق في إطار منوال القوة المحركة-حالة-جواب.

تستجيب هذه المؤشرات أيضا للمبادئ المعلن عنها في الفصول المختلفة للمذكرة 21 وهي الوثيقة التي خرج بها مؤتمر مدينة "ريو" والتي تحدد الأهداف المنشودة لتصبح التنمية المستدامة حقيقة في القرن21.

---

[17] عمر شريف ، " التنمية المستدامة واليات تحسين إدارة الأداء وتطوير الفعالية في المنظمة " ، الملتقى العلمي الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة " ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، يوما 10 و 11 نوفمبر 2009 ، ص 4-5.

حسب ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (01) :يمثل مؤشرات التنمية المستدامة وفق لجنة التنمية

البيان	مؤشرات القوى المحركة	مؤشرات الحالة	مؤشرات الجواب
الاجتماعي			
- إنعاش التربية - تحسين الجمهور - التكوين	- نسبة تغير المتمدرسين - نسبة التسجيلات في الابتدائي (الخام والصافي). - نسبة التسجيل في الثانوي (الخام والصافي). - نسبة محو الأمية لدى الكبار.	- وصول الأطفال الدرجة الخامسة من الابتدائي. - معدل التمدرس. - اختلاف نسبة التسجيل المدرسي بين البنين والبنات. - عدد النساء من بين 100 رجل في مواقع عمالة مكثفة	حصة الناتج الداخلي الخام في التربية
الاقتصادي			
المصدر والميكانيزمات المالية	- التحويل الصافي للمصادر. - مجموع الإعانات العمومية للتنمية الممنوحة أو المحصل عليها. (نسبة مئوية من الناتج الوطني الخام)	- ديون - خدمة الديون/صادرات	- النفقات العمومية من أجل حماية البيئة. - قيمة تمويل جديد أو إضافة من اجل التنمية المستدامة.
البيئة			
حماية مصادر المياه العذبة ونوعيتها	- التخفيض السنوي لمخزون المياه السطحية والجوفية. - استهلاك كل ساكن للمياه	- مخزون المياه الجوفية. - الحاجة البيوكيميائية إلى الأكسجين في السواقي.	- تغطية معالجة المياه القذرة. - كثافة الشبكات المائية.
المؤسسات			
المعلومات من أجل اتخاذ القرار		أهم الخطوط الهاتفية نسبة إلى 100 ساكن. - الحصول على المعلومات.	برامج الإحصائيات الوطنية حول البيئة

المصدر: تقرير التنمية البشرية الصادر عن هيئة الأمم المتحدة، 2000.

الجدول رقم (02): مؤشرات الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لسنة 1996– فصول جدول أعمال القرن 21-

المؤشرات الاجتماعية	
الفصل03	محاربة الفقر
الفصل05	الدينامية الديمغرافية والاستدامة
الفصل36	دعم التعليم والوعي العام والتدريب
الفصل06	الحماية والارتقاء بالعناية الصحية
الفصل39	الصكوك والآليات القانونية الدولية
الفصل40	الإعلام من اجل اتخاذ القرار
الفصل09	حماية الغلاف الجوي

الفصل21	الإدارة السليمة بيئيا للنفايات الصلبة
الفصل19	الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيماوية السامة
الفصل20	الإدارة السليمة بيئيا للنفايات الخطرة
الفصل22	الإدارة المضمونة والسليمة بيئيا للنفايات المشعة
المؤشرات المؤسسية	
الفصل08	إدماج البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرار
الفصل35	العلم في خدمة التنمية
الفصل07	دمج نموذج قابل للاستمرار للمستوطنات البشرية
المؤشرات الاقتصادية	
الفصل02	التعاون الدولي الهادف إلى تعجيل التنمية المستدامة
الفصل04	تغيير أنماط الاستهلاك
الفصل33	الموارد والآليات المالية
الفصل34	نقل التقنيات السليمة بيئيا والتعاون
المؤشرات البيئية	
الفصل18	حماية مصادر المياه العذبة ونوعيتها
الفصل17	حماية المحيطات وجميع البحار
الفصل10	النهج المتكامل لتخطيط الأراضي وإدارتها
الفصل12	إدارة الأنظمة الايكولوجية الهشة: محاربة التصحر
الفصل13	إدارة الأنظمة الايكولوجية الهشة: الاستغلال المستدام للجبال
الفصل 14	دعم التنمية الزراعية والريفية المستدامة
الفصل11	محاربة إزالة الغابات
الفصل15	المحافظة على التنوع البيولوجي
الفصل16	الإدارة السليمة بيئيا للبيوتكنولوجيا

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، " توضيح واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة" ، المركز الإنمائي الإقليمي لشمال إفريقيا، الاجتماع 16 للجنة الخبراء الحكومية الدولية، طنجة، المغرب، 2001، ص 19-23.

المحور الرابع : المشاكل والحلول الممكنة لتحقيق التنمية المستدامة

1- مشاكل التنمية المستدامة:[18]

نهت جميع المؤتمرات إلى محدودية وندرة الموارد الطبيعية والاقتصادية على مستوى العالم، وأن الاستمرار في الاستخدام غير الرشيد قد يعرضها للاستنزاف، وبالتالي إلى عدم القدرة على الوفاء باحتياجات الأجيال المقبلة، ومن هذا المنطلق أكدت تلك المؤتمرات ضرورة إنشاء علاقة أخلاقية تربط بين الإنسان والبيئة، يتحقق عنها صون للبيئة، إضافة إلى ذلك قد نهت إلى ضرورة التعامل مع الموارد الطبيعية والاقتصادية بكفاءة عالية، وتحقيق العدالة

[18] د. عبد الرحمن محمد الحسن ، " استراتيجية الحكومة في القضاء علي البطالة وتحقيق التنمية المستدامة " ، بحث مقدم لملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء علي البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة ، يوما 15 – 16 نوفمبر 2011 ، ص 7-9.

الاجتماعية بين الناس، من خلال ضمان الفرص المتكافئة في مجالات التعليم والصحة والتنمية. ورغم الجهود العالمية والمحاولات الجادة لتحقيق مطلب التنمية المستدامة في جميع دول ومجتمعات العالم، إلا أنه لا تزال تلك المحاولات قاصرة إلى حد كبير، وذلك لعدد من الأسباب، التي لعل من بين أهمها وأبرزها :

- زيادة في عدد سكان العالم، إذ تشير الإحصائيات إلى أن ما يزيد على ستة مليارات شخص يسكنون هذه الأرض، أو ما يمثل نحو نسبة 140 في المائة خلال الـ 50 عاما الماضية، كما يتوقع أن يبلغ عدد سكان العالم بحلول عام 2050 تسعة مليارات نسمة، مما سيضاعف من تعقيدات التنمية المستدامة ؛
- انتشار الفقر في العالم، إذ تشير الإحصائيات إلى أن خمس سكان العالم مضطرون للعيش على أقل من دولار واحد في اليوم، هذا إضافة إلى أن نحو 1.1 مليار شخص لا تتوافر لديهم مياه الشرب المأمونة، وأن مياه الشرب الملوثة وعدم كفاية الإمدادات من الماء يتسببان في نحو 10 في المائة من جميع الأمراض في البلدان النامية ؛
- عدم الاستقرار في كثير من مناطق العالم والناتج عن غياب السلام والأمن ؛
- استمرار الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية وانتشار ظاهرة المناطق العشوائية، وتفاقم الضغوط على الأنظمة الإيكولوجية وعلى المرافق والخدمات الحضرية، وتلوث الهواء وتراكم النفايات ؛
- مشكلة الفقر في بعض دول العالم والتي تزداد حدة مع الأمية وارتفاع عدد السكان والبطالة وتراكم الديون وفوائدها والاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية؛
- عدم ملائمة بعض التقنيات والتجارب المستوردة من الدول المتقدمة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في بعض دول العالم النامي، ونقص الكفاءات الوطنية القادرة على التعامل معها ؛
- التعامل مع تحديات ومعوقات تحقيق متطلبات التنمية المستدامة، يتطلب وفق التقارير الدولية المعنية بشؤون التنمية المستدامة، وكذلك آراء المختصين، التخفيف من حدة الفقر في بلدان العالم، وبالأخص في المجتمعات الريفية، التي يعيش فيها معظم الفقراء، هذا إضافة إلى ضرورة تحسين قدرة جميع البلدان، وبالذات البلدان النامية المرتبطة بالتصدي لتحديات العولمة والاعتماد على بناء القدرات الذاتية، بما في ذلك التشجيع على أنماط استهلاك وإنتاج مسئولة للحد الفاقد ومن الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية والاقتصادية، وكذلك القضاء على المشكلات الصحية، وبالذات الأمراض والأوبئة المستعصية، مثال مرض الكوليرا الذي عادة ما ينتشر في البلدان الفقيرة بسبب سوء الرعاية الصحية المتوافرة لديهم، إضافة إلى انتشار المياه الملوثة والمستنقعات ؛
- تعرض مناطق من العالم بصفة عامة لظروف مناخية قاسية ، وخاصة انخفاض معدلات الأمطار عن المعدل العام السنوي ، وارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف ومعدلات البخر والنتح ، مما أدى إلى تكرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر؛

- محدودية الموارد الطبيعية وسوء استغلالها بما فيها النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها وندرة الأراضي الصالحة للاستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة ، وتدهور نوعيتهما، ونقص الطاقة غير المتجددة في بعض أقطار العالم .

2- الحلول و إمكانية تحقيق التنمية المستدامة :[19]

لتحقيق التنمية المستدامة بمفهومها ومنهجها الشمولي لابد من وجود إرادة سياسية للدول وكذلك استعداد لدى المجتمعات والأفراد لتحقيقها، فالتنمية المستدامة عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات بشكل متناسق، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة، ومورد واحد. فبدون المشاركة والحريات الأساسية لا يمكن تصوّر قبول المجتمع بالالتزام الوافي بأهداف التنمية وبأعبائها والتضحيات المطلوبة في سبيلها، أو تصوّر تمتعه بمكاسب التنمية ومنجزاتها إلى المدى المقبول، كما لا يمكن تصوّر قيام حالة من تكافؤ الفرص الحقيقي وتوّفر إمكانية الحراك الاجتماعي والتوزيع العادل للثروة والدخل. فلابد أن تقوم كل فئة من فئات المجتمع بدورها لتحقق التنمية المستدامة ، وهي :

- **دور الفرد في التنمية المستدامة :** إن التنمية في فلسفتها مفهوم أخلاقي، فهي تعتمد على تغير في أنماط السلوك بحيث يتحمل الفرد مسؤولية الشعور بالآخرين من حوله وكذلك بمن سيأتي بعده. فالتنمية المستدامة محورها هو الإنسان وتوفير الحياة الأفضل له وبالتالي فإن كل إنسان أيا كان موقعه سواء المواطن الذي يراعي احتياجاته واحتياجات أبنائه وجيرانه والمحيط الذي يعيش فيه أو كان الموظف الذي يؤدي واجبه بأمانة لتحقيق الأفضل لكل المستفيدين من خدماته أو على مستوى صانع القرار أو واضع السياسة التي من شأنها ضمان رغد العيش والقدرة على تلبية الاحتياجات للحاضر والمستقبل. فطالما محور التنمية المستدامة هو الفرد واحتياجاته فإن الفرد أيضا هو الأساس في بناء هذه التنمية.
- **دور الأسرة في التنمية المستدامة :** للأسرة دور كبير في خلق جيل واعي ومنتمي إلى مجتمعه وبلده يحرص على أن يتمتع الجميع بمستوى عيش مقبول ومريح . ولعل الأسرة هي القدوة في السلوك الذي يكتسبه الفرد منذ الصغر فإذا كانت الأسرة حريصة على محيطها وبيئته فإن أفرادها سيكونون كذلك. فالأسرة هي المعلم الأول لمبادئ التنمية المستدامة من حيث صقل وزيادة الوعي والإدراك للحرص على آخرين كما نحرص على أنفسنا.
- **دور المجتمع :** يؤدي المجتمع دوراً بالغ الأهمية في معالجة قضايا البيئة والتنمية المستدامة ، فالمجتمع هو المحرك الأساسي والمحور في عملية التنمية المستدامة وذلك من خلال وجود مجتمع واعي ومتفهم لحقوق الجميع وواجباته من خلال مجتمع متكامل تتحقق فيه المساواة والعدالة الاجتماعية وفي نفس الوقت يهيئ أجيال تحافظ علي بيئتها ومحيطها ، وتحرص علي أن يتمتع الجيل القادم بما تمتعوا فيه في بيئة سليمة . ويقع علي المجتمع دور هام في خلق البيئة الاستثمارية لنمو اقتصادي مستدام من خلال مبادرات المجتمع

[19] د. عبد الرحمن محمد الحسن ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 9 – 10.

من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف لزيادة الدخل . وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة في دور وقدرات ومشاركات تنظيمات المجتمع المدني ، الأمر الذي يسلط الضوء على ضرورة أن تعمل الحكومات والمنظمات الدولية على تمكين وتعزيز مشاركة هذه التنظيمات في نشاطاتها في المسائل البيئية لتحقيق التنمية المستدامة ، و تفويض السلطة للمجتمع لكي ينمى نفسه بنفسه ويستطيع أن يواصل أمور التنمية وأن يكون متفهما لكل جوانبها . وتوصل المجتمع المدني إلى أشكال جديدة وفعالة للتعبير عن المشاعر والاهتمامات الشعبية ، ومن هنا أصبح يعتبر أداة قوية لتعزيز القيم ومقاصد التنمية المستدامة . وينهض المجتمع المدني بدور هام يلفت أنظار السياسيين إلى القضايا البيئية الناشئة ، والتوعية الجماهيرية ، وترويج الأفكار والنهج الابتكارية ، والدعوة إلى الشفافية والنشاطات غير الفاسدة في مجال صنع القرارات البيئية.

- **دور القطاع الخاص** : إن القطاع الخاص شريك أساسي وهو الميزان الذي يتجدد من خلاله الأهداف التنموية. فبالحديث عن التنمية عبر برامج ونشاطات مستديمة. فالجانب الاقتصادي في التنمية هو الأكثر ارتباطا كمؤشر وكنتيجة لهذه التنمية على الأفراد وتركيز القطاع الخاص واتجاهه إلى التخطيط طويل الأمد. فالاستثمارات التي تؤدي دورها في خدمة المجتمع والمواطن من خلال المشاركة الفاعلة في توفير فرص العمل ضمن ظروف مهنية مناسبة تراعي سلامة الموظف والعامل وأمنه الوظيفي وشروط صحية تراعي المهنة أو الحرفة التي يمارسها وكذلك مراعاة السلامة البيئية لمحيط العمل والمحيط الخارجي.

إن السياسات الاستثمارية والتنموية للقطاع الخاص يجب أن تكون الإنتاج النظيف وتقليل التلوث بمختلف أنواعه تؤمن الاستمرارية لهذه الاستثمارات وتوفر الدعم الشعبي والرسمي ولا نختلف في أن تكون مؤسسات القطاع الخاص ذات رسالة اجتماعية تدعم المجتمعات المحلية بشكل مادي ومعنوي يجعل منها بنية وركيزة من ركائز تطوير المجتمعات والنهوض بأفرادها.[20]

ظهر القطاع الخاص كطرف عالمي فاعل له تأثيره الهام على الاتجاهات البيئية من خلال ما يتخذ من مقررات بشأن الاستثمار والتكنولوجيا ؛ وتستطيع الحكومات أن تؤدي ، في هذا الشأن، دوراً حاسماً في إيجاد البيئة المواتية. وينبغي زيادة القدرات المؤسسية والتنظيمية التي تسمح للحكومات بالتفاعل مع القطاع الخاص. كما يتعين العمل على زيادة الالتزام من جانب القطاع الخاص بحيث تتولد عنه ثقافة جديدة تدل على مسؤوليته نحو البيئة من خلال تطبيق مبدأ "الملوث يدفع"، ومؤشرات الأداء البيئي ، والإبلاغ عن هذا الأداء ، وإتباع نهج تحوطي في اتخاذ المقررات بشأن الاستثمار والتكنولوجيا. ويجب أن يرتبط هذا النهج بتنمية التكنولوجيات الأقل تلويثاً والأكثر ترشيداً ، لتسخير الموارد لخدمة الاقتصاد الذي يشمل دورة الحياة بأكملها وكذلك ببذل الجهود التي تيسر نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً.

- **الدور الحكومي** : إن الحكومة هي راسمة السياسات وصانعة القرارات ومن أهم شروط تحقيق التنمية المستدامة هو أن تكون هذه السياسات وما يتبعها من خطط ذات شمولية وتكامل بحيث لا تتعارض قوانين

[20] مرجع نفسه ، ص11

وتشريعات مؤسسة أو وزارة مع غيرها بل على العكس تكون في مجملها ضمن إطار وضع هذه السياسات مراعاة لجوانب ومناحي التنمية المستدامة فلا يتم فصل الجانب البيئي والاجتماعي عن الخطط الاقتصادية والاقتصاد ولا ينفصل عن العمل البيئي والاجتماعي.

والدور المركزي للحكومة ومؤسساتها لعب الدور الرقابي والمتابع لكافة نواحي التنمية من خلال كوادر مؤهلة تعي مفاهيم التنمية المستدامة وتطبيقاتها ضمن برامج واضحة ومحددة يكون كل منها مدعم ومكمل للآخر. كذلك يقع على عاتق الجهاز الحكومي كما هي العناية بالوضع الداخلي للتنمية أن يكون منسجم مع التوجهات العالمية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال المشاركة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تحقق هذه الغاية وعكس هذا التوجه على الوضع المحلي من خلال وضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة يضعها ويطبقها كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها وتكون المرجع للنهوض بالتنمية المستدامة وتطبيقاتها على كافة مفاصل العمل الحكومي ابتداءً من الموظف وانتهاءً بالمؤسسة التي يعمل بها .

- **دور القانون في حماية التنمية المستدامة وتدعيمها :** اجتمع في الفترة من 18 إلى 20 أغسطس عام 2002 أعضاء الهيئات القضائية من جميع أنحاء العالم بالندوة العالمية للقضاة المعنية بالتنمية المستدامة ودور القانون، وذلك جوهانسبرج، جنوب أفريقيا، لتأكيد الالتزام بتطبيق القوانين لحماية البيئة واستمرار التنمية المستدامة .

على الرغم من أن هذا الدور هو أيضا حكومي ولكن المقصود هنا وجود آليات قانونية مفعلة كجزء من الجهاز الرقابي فقوانين الاستثمار والتنمية الاجتماعية وقوانين العمل والعمال وما بين البيئة وأنظمتها يجب أن تتكامل في رؤية قانونية تمكن رجل القانون على كافة المستويات من ضبط العملية التنموية ودفعها للأمام بقوانين عصرية تؤكد النهج الشمولي للتنمية. هذا الدور يتطلب وجود مؤسسات قانونية مدركة لأهمية هذه التنمية ومؤهلة بكوادرها لتطبيق القوانين وتفعيلها لضمان الوصول إلى الهدف المنشود. كذلك يمثل تطبيق حملة القوانين المتعلقة بالتنمية المستدامة ركيزة المحافظة على تحقيق هذه التنمية التي تتصف بالمدى البعيد والمحتاجة لنفس طويل من قبل الجميع.[21]

حلول التنمية المستدامة:[22]

من أجل القضاء ولو بصفة جزئية من حدة هذه المعوقات يجب على الدولة المعنية بالتنمية المحلية إتباع الآتي:

- الاستغلال الأمثل والفعلي للثروات والموارد المتاحة للبلد مع إيجاد المناخ المناسب والملائم لتسيير الاستثمارات.

[21] مرجع نفسه ، ص12

[22] عمر شريف ، مرجع سبق ذكره ، ص 5

- توفير المجلات المختلفة والملائمة للشباب مع تأهيل وتوفير فرص العمل المختلفة تتماشى ومتطلباته وتخصصاته المهنية.
- تخطيط وتسيير الموارد البشرية بطريقة علمية حتى تسمح لها بمسايرة التكنولوجية الحديثة.
- التركيز على المناطق الريفية وخاصة المناطق النائية عند إعداد ووضع البرامج التنموية لتوفير احتياجات سكان المناطق المحرومة خاصة الكهرباء والتركيز على الطاقات المتجددة خصوصا منها الطاقة الشمسية لتخفيض الضغط على المناطق المحرومة وما تتحمله من أعباء وتكاليف جراء صعوبة المنطقة والاستفادة من مضمون التنمية المستدامة.
- إعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية لأي بلد يريد النهوض بالتنمية المحلية المتعارف عليها.
- صيانة ودعم السلوك الحضاري والديني الذي ينطلق منه العالم العربي بوجه عام والجزائر بوجه خاص واستثماره واستغلاله لتحقيق التنمية المستدامة.

لكن لا يتحقق ذلك إلا بوجود نظام مؤسسي حديث وفعال يعتمد على الابتكارات التكنولوجية الحديثة بمساعدة الموارد البشرية وخاصة منها الشابة للنهوض بها وتحقيق التنمية المستدامة.

خاتمة :

مسايرة مؤشرات التنمية المستدامة أصبحت حتمية لا مفر منها من اجل عدم التخلف عن ركب الأمم سياسيا من جهة ومن جهة أخرى اقتصاديا كون ان ثرواتنا المستغلة في جلب العملة الصعبة غير متجددة مما يعكس مدى ملائمة المضي في تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة من استغلال للطاقات المتجددة وعدم المساس بنصيب الأجيال القادمة من الثروات.

- **حلول مقترحة :**

1- دمج خطة التنمية المستدامة في الخطط الوطنية للتنمية، مع ضرورة وضع استراتيجيات موجهة ومتسقة في هذا الاطار، واشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في تنفيذها ؛

2- تعزيز المؤسسات العمومية بما يستجيب للتحديات الراهنة والمقبلة ، ولتحقيق التنمية المستدامة ويمكنها من العمل بفاعلية لحصول الجميع على خدمات عالية المستوى ؛

3- اعتماد استراتيجيات وطنية لتمويل جهود التنمية المستدامة تتضمن جميع تدفقات التمويل، وضمان التحاور المستمر بين الحكومات والجهات العالقة في المجتمع المدني والقطاع الخاص، لتوظيف كل مسارات التمويل على النحو الامثل لخدمة التنمية المستدامة ؛

4- تشجيع الابتكار ونشر التكنولوجيا الصديقة للبيئة على المستويين الوطني والاقليمي ؛

5- اتخاذ اجراءات اقليمية منسقة ، لتفعيل التعاون الاقليمي العربي على كافة المستويات كوسيلة اساسية لخدمة التنمية المستدامة.

قائمة المراجع

مراجع باللغة العربية

مؤلفات

- خبابة عبد الله ، بوقرة رابح ،الوقائع الاقتصادية – العولمة الاقتصادية والتنمية المستدامة ، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية ، مصر ، 2009 .
- حسين عبد الحميد احمد رشوان ، البيئة و المجتمع ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، 2006 .
- محمد عزت محمد إبراهيم ،محمد عبد الكريم ربه، " اقتصاديات الموارد" ، دار المعرفة الجديدة، مصر، 2000.

أطروحات

- بلقاسم رابح ، متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات المالية والبنوك ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة امحمد بوقرة بومرداس ، 2015 .

مقالات و مداخلات

- السعيد دراجي ،" التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الاسلامي" ، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية ، جامعة الامير عبد القادر، قسنطينة ،الجزائر، يومي 20 و 21 نوفمبر 2012 .
- بريش عبد القادر ، محمد حمو ، " نحو تبني تصور استراتيجي لتثمين الطاقة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر " ، الملتقى الوطني الأول حول : آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية ، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة.
- توفيق بن الشيخ، لعفيفي الدراجي، " المستدامة و أبعادها" ، الملتقى الوطني الأول حول : آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة .
- عمر شريف،" طاقة وبيئة من أجل تنمية مستدامة" ، الملتقى الوطني الأول حول : آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945،قالمة ، الجزائر ،2012.
- عبد الرحمن محمد الحسن ، " استراتيجية الحكومة في القضاء علي البطالة وتحقيق التنمية المستدامة " ، بحث مقدم لملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء علي البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة ، 15 – 16 / 11 / 2011 .
- عمر شريف ، " التنمية المستدامة واليات تحسين إدارة الأداء وتطوير الفعالية في المنظمة " ، الملتقى العلمي الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة " ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، يومي 10 و 11 نوفمبر 2009 .
- عماري عمار ، " اشكالية التنمية المستدامة وابعادها " ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، يومي 7-8 أفريل 2008 .
- فريد عبة، إسماعيل مناصريه، " آليات حماية البيئة في الجزائر في ظل التنمية المستدامة " ، الملتقى الوطني الأول حول : آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة .
- رقامي محمد، بوشنقير إيمان، "التنمية المستدامة بين الواقع والتحليل"، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة يومي 19-20 نوفمبر 2012.
- توضيح واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، المركز الإنمائي دون الإقليمي لشمال إفريقيا، الاجتماع السادس عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية، طنجة، المغرب، 2001.

- تقرير التنمية البشرية الصادر عن هيئة الأمم المتحدة، 2000.
- كريم زرمان، " التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009 " ، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، الجزائر، جوان 2010.
- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، " توضيح واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة" ، المركز الإنمائي الإقليمي لشمال إفريقيا، الاجتماع 16 للجنة الخبراء الحكومية الدولية، طنجة، المغرب، 2001، ص 19-23.
- تقرير التنمية البشرية الصادر عن هيئة الأمم المتحدة، 2000.

-مراجع باللغة الفرنسية :

communications :

- Ali Debbi, » Les rapports entre performance d'entreprise et développement durable, une analyse systémique «, Colloque international sur la performance d'entreprise et le développement durable, Faculté des sciences économiques, sciences commerciales et sciences de gestion, - Université de Msila , journées des 10-11 novembre 2009 .
- Edwin Zaccaï , " Qu'est-ce que le développement durable ? " , Intervention lors du cycle de conférences "Rio, le développement durable 10 ans après" à la Cité des Sciences, Paris.

Site internet :

- Rapport sur les objectifs de développement durable , Nation United , 2016 , p 1-9 , consulté le 31/08/2017

https://unstats.un.org/sdgs/report/2016/The%20Sustainable%20Development%20Goals%20Report%202016_French.pdf

.